عن رجل فزاد ذلك عبيد الله بن يحيى وابن ليلى وغيرهم وليس ع هذا الجواب
على الاطلاق في صحيح انما يباح ذلك اذا كان فيه ربح ثوبهم وعلمه
وبينه أثر الزرع في أجنبية المسجد قال ابن ليلى جنة
واصابه اذا ثبت الضرر على المسجد في ذلك وفي غيره منع منه ارشاد الله
قال ابن ليلى واخبرني العتبي عن سحنون انه كتب الى القاضي محمد بن زياد
يشير عليه الا يعلم معلم المسجد وقال انه ينهى المعلم عن المرور على
مغارس النار وفي ينهى المسلمون عن المشي عليها بتكيف بالنجاسة كجار

فيمن يزيد في بنيانه من الفضاء الواسع

قال ابن ابي زيد في نوادره قال ابن المواز وكذلك محمد واختلف اصحابنا فيمن يزيد
في بنيانه من الفضاء الواسع لا يضر فيه جيرانه وهب عن مالك انه ليس
له ذلك وقال عنه ابن القاسم لا يعجبني ذلك وكذلك وهب وهبة المجموعة
عن ربيعة من بنى مسجدا في طريق من الطرق بلا ضرر فيه من الكبر يمر وقال
مالك لا بأس بذلك اذا كان لا يضيق على الناس وفي كتاب ابن سحنون اذا ثبت
ذلك ولو بعد عشرين سنة رد الى الزقاق والاخذ الاقدمه وفي موضع آخر
اذا كان ضرر ذلك بينا ولا عذر للبنيان في ترك القيام بذلك بعد ثبوت
وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه بهدم كبير صنع ذلك يريد ع ابن
المحسن واصبغ من هذا الباب في كتاب السلطان ولما ولي عبد الله بن
عامر العراق وجد على منبر البصرة فشدد ذلك عليه فقال له زياد لا يشق
ذلك عليك ايها الامير انك ان افقت اكثر من ترى على ما عرض لك فقال
لرجل من الوجوه قم فلما صعد المنبر وتكلم فلما صعد هو وقال الحمد لله
الذي يرزق هؤلاء ويكسوهم وبغير ما كنا فانزلوه وصعد اخر فلما
استوى قائما وقعت عينه على طعنة رجل فقال اللهم العن هذه الطعنة

وذكر ذلك بعض المتأخرين ذهب الى القصر من العلماء ولم يعلم ابو يوسف
قال لا تجوز شهادة القارئ على القارئ يعني العلماء لانهم اكثر الناس
تباغيا وتحاسدا وقاله الثوري وروى عنه معمر قال سمعت الثوري
يقول ما اخاف على هذه الامة الا العلماء والقراء اصحاب عكازا نصفه
المبسوكة وقرأ القرشيون لما نعوته ابن حبيب مات والله عالم
زاهد ليس بالله عالم الدنيا وكان معول ابن حبيب على اسد بن عبد الرحمن
ابن ابي هبيب زاهد ليس صاحب المدونة وعلى سحنون وابن الماجشون

واحرق رجل قصارة فلصق بحائط جاره فاراد هدم
حائطه فابى واحرق ان يعطيه قيمة حائطه فابى ان يرممه

واثبت الجار ملكه لزوال الحائط المذكور قال في كتاب ابن عتاب
الفضاء بتغيير ما احرق واجب وكذا قال ابن القاسم في المجموعة
لم يفعلا انه يدفع ذلك على هذه الحال من ثلاثين سنة فجاوب
ابن الفخار اختلف اهل العلم في البينة اذا انفصل هل هي شبهة في
وجوب اليمين ام لا فمن رأى ان البينة لا تسقط اليمين بشبهة ورد
ان ذلك شبهة رأى ان اليمين واجبة ثم يقضي المدعي وقال ابن مالك مثله
وقال يحلف القائم انه محق ولا اقدر على احق ولا سبب ابن الفخار على
اليمين كيف هي فقال يحلف انه محق ما اهراق ولا تهم بهدم عنه

مسألة في الوضوء كتبت الى بشير خباز في كتبة هذا بين
متجاورين لهذا حلية وسبل الماء بين حائطيهما احدهما الحلية ومنع الجار ذلك
وقال فهو حر فهل تجب الكفارة على الحالف فاجاب الوضوء الذي ينبغي على الحالف
من الاكلب حليط باجري او غيره ومن بعد بمنعه او غيره يريد انتفاعها
بمنعه جاز ذلك طاهب الدار وقال العتبي لانه طارئ هو اعدا وانما
ذلك اخراج الى ما حيث لا غير وكيف والدار الحائط طاهب الى ان الفتنة

Copyright © King Saud University